

تحديات الحماية المؤقتة في سورية

أن ميمان

سياسي، بالإضافة إلى التوقف المؤقت عن اتخاذ أي قرارات فردية في طلبات اللجوء الفردية للعراقيين. وكان التشجيع على خلق حماية مؤقتة، رغم كل عيوبه ونقصه، هو الحل الوحيد المتوفر إذا أخذنا بعين الاعتبار الحساسيات السياسية، والتطورات التي يصعب التنبؤ بها في العراق، بالإضافة إلى مواقف الدول الأخرى، غربية كانت أم محلية، بالنسبة لمأساة العراقيين. وكان هذا الحل بالفعل فعالاً من منع ترحيل العراقيين الإجباري إلى العراق.

وتؤمن الحماية المؤقتة مستوى حماية أقل مقارنة بتوصيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو لاتفاقية شؤون اللاجئين لعام ١٩٥١ - لكنها أفضل من عدم توفر أية حماية على الإطلاق، بالإضافة إلى أنها توفر الحماية ضد إجراء إعادة القسرية. وكان قد تم توظيف الحماية المؤقتة في ظروف التدفق الكبير للاجئين عندما أصبح من المستحيل التعامل مع قضايا اللجوء على أساس فردي. وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد وظفت هذا الإجراء أول مرة عام ١٩٩٢ بنية توفير حماية مؤقتة دنيا للهاربين من الصراع في يوغسلافيا السابقة.

ورحبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حزيران/يونيو ٢٠٠١ بتوجيهات وزراء الداخلية والعدالة في دول الاتحاد الأوروبي والمتعلق بالحماية المؤقتة حيث أدرجت أنه: "لا تمثل الحماية المؤقتة بديلاً عن اللجوء وفقاً لاتفاقية ١٩٥١، لكنها تمثل أداة مؤقتة تهدف إلى موافات حاجات الحماية الطارئة خلال اللجوء الجماعي إلى أن تسنح الفرصة للنظر في طلبات لجوء الأفراد المعنيين بشكل فردي". ومضى على اللاجئين العراقيين أكثر من سنتين في وضع الحماية المؤقتة هذه.

وتبدي السلطات السورية عادة ترحيباً وحسن معاملة تجاه العرب، بما فيهم العراقيين والصوماليين والسودانيين، وتشجع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السلطات السورية على متابعة هذا التقليد وتوفير حماية حقيقية للاجئين العراقيين. وأحد الوسائل العملية يمكن أن تتجسد عن طريق توفير الدعم لجهات المجتمع التي تتأثر بشكل خاص بزيادة عدد اللاجئين مثل الصحة والتعليم، وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع شركائها في العمليات مثل الهلال الأحمر

يشكل النزوح القسري إحدى الخصائص المميزة للمجتمع العراقي هذه الأيام، وسيبقى كذلك في لعدة سنوات قادمة. وقد اختار العديون النزوح إلى البلدان المجاورة خصوصاً إلى سورية والأردن، لكنهم يعيشون في مآهة الحماية المؤقتة.

عمل ضمن أجواء ومجتمعات مشابهة، ويعمل معظمهم في القطاعات الغير رسمية - غالباً ما يعمل الرجال في قطاع البناء، بينما تعمل النساء في الخياطة والتطريز. كما يدفعون أجوراً أعلى للبيوت مقارنة بالسوريين، وهناك أدلة على أن وجودهم قد أدى إلى ارتفاع أسعار البيوت والإيجارات. ولا يشكل اللاجئون العراقيون ظاهرة جديدة في سورية لكن أعدادهم الحالية تؤثر على حياة السوريين، ويلقي بعض السوريين اللوم على العراقيين بسبب انخفاض الأجور، والجرائم الصغيرة والبيغاء، ومما لا شك فيه أن الفقر في العراق وزيادة تأثير المتطرفين الإسلاميين قد دفع بالعديد من العاملات في مجال البيغاء إلى الهرب إلى سورية.

سورية كملجأ؟

كما تستضيف سورية بالإضافة إلى الـ ١٥٠٠٠ لاجئ عراقي مسجل حوالي ٢٥٠٠ لاجئ من أصول أخرى - بالإضافة إلى حوالي نصف مليون لاجئ فلسطيني (منهم ٤١٠ ألف لاجئ مسجلين مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أنروا) والذين يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون السوريون. ولا يوجد في سورية أية قوانين خاصة لتنظيم أمور اللجوء السياسي واللاجئين، ويتم التعامل مع أمور اللجوء من ناحية الدخول والبقاء والخروج ضمن قوانين الهجرة العادة المطبقة على أي أجنبي ضمن الأراضي السورية، ولم توقع سورية، أسوة بمعظم الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١.

وقبل الحرب في العراق كان يتم إعادة توطين اللاجئين العراقيين المسجلين من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دول ثالثة مثل أستراليا، وكندا، والاتحاد الأوروبي، ونيوزيلندا والولايات المتحدة. لكن هذا الوضع تغير في آذار/مارس ٢٠٠٣ عندما دعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول لتوفير حماية مؤقتة لكل العراقيين سواء كانوا في المنفى أو كانوا قادمين جدد. وتضمن منعاً كاملاً على إعادة ترحيل العراقيين القسري بما فيها أولئك الذين تم رفض طلبهم في الحصول على لجوء

لقد كان المجتمع الإنساني، بسبب إدراكه لتحضيرات الولايات المتحدة لمهاجمة العراق، على استعداد لتلقي آلاف العراقيين الذين كان من المتوقع أن يتدفقوا إلى سورية والأردن في نهاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٣. لكن بدلاً من أن يتدفقوا أفواجا كما كان متوقفاً، جاؤا بشكل مشتت ومتفرق - يخيم فوقهم خطر الرصاص وخسارة مصادر الرزق - مع استمرار تطور الوضع نحو الأسوأ في العراق.

وهناك خلاف حول عدد العراقيين في سورية، حيث تقدر السلطات السورية عددهم بحوالي ٤٠٠ ألف، بينما تذكر مصادر أخرى مليون عراقي، ويصل العدد إلى ٢ مليون وفقاً لسائقي سيارات الأجرة السوريين. ويملك العديون منهم موارد مالية كافية، أو لهم صلات عائلية في سورية، ولم يحاول أغلبهم الاتصال بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR والتي قامت منذ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بتسجيل ما يقارب ١٥٠٠٠ عراقي منذ اندلاع الحرب، وبلغ عدد العراقيين الذي تقدموا إلى المفوضية للتسجيل والحصول على وثائق حوالي ٢٥٠ كل أسبوع عام ٢٠٠٤، ويشكل المسيحيون حوالي ٣٥٪ من عدد العراقيين المسجلين في سورية رغم أن نسبة المسيحيين في العراق تبلغ حوالي ٥٪ من إجمالي عدد السكان.

ويتركز تواجد اللاجئين العراقيين في المراكز المدنية، خصوصاً في دمشق وحلب، ويميل المسلمون من الشيعة والسنة، والمسيحيون من الآشوريين والكلدانيين العراقيين إلى العيش في مناطق تحتوي على مجموعات مشابهة من السكان - سواء كانت سورية أم غير سورية. وتفسر حقيقة انجذابهم إلى المراكز المدنية التناقض الظاهر الناجم عن اضطراب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى إغلاق مخيم اللاجئين في محافظة الحسكة في شمال شرق سوريا رغم تزايد عدد العراقيين القادمين إلى سورية منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، حيث لم يتبقى هناك أكثر من ٥٠ لاجئاً والذين تم العثور على حلول فردية لهم بالتعاون مع السلطات السورية والدول التي استقروا فيها.

وتعود أصول اللاجئين العراقيين في سوريا إلى مناطق مدنية حيث يسعون لإيجاد فرص

تحسين وضع الحياة اليومية لهم سواء في العراق أو في المنفى. ويجب أن تضم قائمة المشاركين منظمات حقوق الإنسان، والمدافعين عن حقوق اللاجئين ومدنيين عراقيين. ورغم أن الخطر لا يهدد كل المدنيين العراقيين، إلا أن العديد منهم عرضة لهذا الخطر، ومن حقهم الحصول على الحماية والاهتمام الضروريين.

تشغل آن ميمان منصب موظف الحماية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سورية، ويمكن الاتصال بها على بريدها الإلكتروني:

maymann@unhcr.ch

الأراء المذكورة في هذه المقالة شخصية ولا تعبر بالضرورة عن آراء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو آراء الأمم المتحدة. وموقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلق بالعراق هو:

www.unhcr.ch/cgi-bin/taxis/vtx/iraq

١ يرجى الاطلاع على مقالة نور الضحى شطي: "عملية

حرية العراق" والمليون لاجئ عراقي الوهميون. في نشرة

الهجرة القسرية عدد ١٨، صفحة ٤٥.

٢ هناك ١٣ دولة عربية لم توقع عليها، تلك التي وقعت

هي: الجزائر، وجيبوتي، ومصر، وموريتانيا، والمغرب،

والصومال، والسودان، وتونس واليمن.

٣ ترحب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بموافقة

الاتحاد الأوروبي على الحماية المؤقتة. ١ حزيران ٢٠٠١.

كان حتى الآن يعني إعادة التوطين، وتحاول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تغيير هذا المفهوم، وهناك دلالات إيجابية تبرز في هذا المجال من ناحية تمييز مسألة وضع حماية اللاجئين من خلال المفاوضات مع هذه السلطات.

التوقعات

ويتطور وضع الحماية المؤقتة إلى تشريع غير مؤقت، يطرح السؤال التالي نفسه: هل كان من الممكن أن تكون ردة الفعل مختلفة إذا ما تم الغزو من قبل كوريا الشمالية أو إيران؟ وهل كان سيتم اعتبار وضع الهجرة الجماعية هذه إلى الدول المجاورة لجوءاً، وتم توطين العراقيين فيها؟

يجب أن تشكل مسألة الحماية المؤقتة جزءاً من سياسية دولية شاملة إذا أردنا لها أن تلعب دورها الصحيح في التعامل مع أسباب وعواقب الصراعات المؤدية إلى مشاكل اللاجئين. ومن الواضح أنه لا المفوضية العامة لشؤون اللاجئين ولا الأمم المتحدة قادرتين على معالجة أسباب وعواقب الصراع الحالي في العراق. والسؤال الآن هو: أي من الدول سنتعاون مع الأمم المتحدة والمفوضية العامة لشؤون اللاجئين لحماية المدنيين العراقيين من صراع مسلح يزداد فوضى وجنوناً بشكل مستمر؟

ومن الإمكانات المحتملة، عندما يحين الوقت الملائم، هي عقد مناقشات على المستوى المحلي أو الدولي بخصوص تأثير الحرب في العراق على المدنيين للوصول إلى اقتراحات خلاقية بخصوص

السوري، والاتحاد النسائي السوري، بتحديد اللاجئين العراقيين الخاضعين للحماية المؤقتة والذين يتطلبون مساعدة خاصة مثل العلاج الطبي الطارئ، والمساعدة في إعادة لم شمل العائلة.

ويتعرض كرم ضيافة سورية تجاه أفراد المجتمع العراقي العديدين للتهديد، ولا يتقصر التهديد على الضغط الذي يشهده المجتمع السوري ومصادره، بل يمتد إلى قوات التحالف الأمريكية وحملاتها ضد الإرهابيين. وفي الظروف المتوترة الراهنة والتي ولا تستبعد الولايات المتحدة فيها خيار ضربات عسكرية تستهدف دمشق، ما تزال المشكلة تركز حول المعايير التي يجب اتباعها لتحديد الإرهابيين.

وقد تبين أثناء التسجيل الابتدائي للعراقيين في سورية وفقاً لمبدأ الحماية المؤقتة أن بعضهم اختار مغادرة العراق بسبب عضويتهم في حزب البعث. وتعتبر عضوية هذا الحزب اليوم جريمة يعاقب عليها القانون، لكن العديد انضموا إلى الحزب أثناء حكم صدام حسين لضمان الحفاظ على معيشتهم. وهناك قلق أن ارتباطهم بمنظمات البعث قد تؤدي إلى منعهم من التمتع بالحماية الممنوحة للاجئين. ويبدو الآن أن مفهوم "الملاحقة القانونية" قد تم استغلاله لأسباب سياسية. وبفلس الطريقة التي يتم فيها اتهام بعض أولئك الذين يسعون للحصول على لجوء في أوروبا بأنهم "يتسوقون للجوء"، كذلك تقوم بعض بلدان التوطين أحياناً "بالتسوق للاجئين" حيث يمنحون الأولوية مثلاً لمجموعات معينة مثل "النساء العرضة للخطر"، أو مجموعات عرقية أو دينية معينة. والمشكلة

هي عدم تفهم هذه الجهات لطبيعة الصراع المعقدة في العراق، والتغيرات السريعة الطارئة هناك في الأمور المتعلقة بالملاحقة القانونية.

والتحدي الأساسي الذي تواجه عملية تأسيس عملية الحماية المؤقتة أنه وضع اللاجئين في المنطقة

إدموند عيشو، وزوجته سارة مع إثنين من أبنائهم الثلاثة، مريم (١٤) وجورج (٧) وكانت عائلة عيشو قد لجأت إلى سوريا من العراق باحثة عن ملاذ في الكنيسة المحلية هناك.

